

واقع وان يعرض للاجوع فان يكون تعرض لها فنبهوا المملوك لا يسقط العذر فانما
المراد الاستفاده ان سئاده تعالى ووصلكم باسمي سواي وصلىوا من حصر موت
الي نسخ لطلب جوابها محصل الجواب من الحرام وقد اسئل بذلك الي حصر موت والحامل
على رسالتهما الي سيدك ان العتق عبد الله بالبحر حرم في مسلة الطلاق انه سفد
ولكن رجعي مطلقا ولم يظهر للمملوك كلام في الضيعة صبيغة خلع فارتدت
ان اشترى لكم ذلك واستفهم منكم ان ادعى سواها استفاده فانتم اهل ذلك زادكم الله
من فضله اسم لفظا الرساله حريم وهذا اللفظ السوي لغير حريمها ولا يظهر ما تقول
الساده اسم الابد وهذا المستر شديدا من معتقدان قولها لا وجه لها في ذلك
على تمام الطلاق في كتابه فاذا نزلت ما لقت لسا وان ذلك صبيغة خلع ومعلوم انه اذا
جعل العوض في الخلع وقع به المثل فما هو هذه كدك امركي وهو صرح احد الحكم
المسئلة فالتام بنو البراهمه وهل بينهم قولهم انها اذا نزلت وقع به وانها اذا نزلت
لم يقع طلاقا فاصلا او وقع به المثل على ما اعتزوه في ان طلقته فانت بري وبذلك
صدقي على طلاق في فطلق ولا صدق او خالعها به وقد برك منه وطلقتك
على ما في كقدر وهو عالم انه فارغ وهل يس قولها طلق على او ليس فرق وبين
قولها على المارق من الكنتس في ذمتك امك احسوا انكم اكد بما هو المعتمد
عندكم استلكنكم لم حننه اسم حروفه فقلت في جوابه اما ما ذكره سيدك
حفظه الله عزنا العتق عبد الله قد اجاب فيها العقبان ان عيسى واحد الخلع
بمنه فالكلام كما ذكرناه لكم بل قد صرح العتق عبد الله بالبحر في مواضع اخرى

جواب

خوار عيسى فكان سيدك حفظه الله سائلكم عن عيسى بن جابر بن جهم
واما كلام احمد بن حنبل فهذا هو ومن خطه نقلت رحمه الله تعالى وذلك ليعلم ما سئل فيه الله
بن عيسى بن جهم في مال الروح قبل الدخول في شخص ان امرتني ورضي من الصدق فانت وكيل
نطقها ما نزلت مطلقا والوكيل ظهر لي نفودا لعله وكسبه عبد الله بن عيسى بن جهم ما ذكره
فاجاب رحمه الله تعالى نعم وهذا ظاهر وهو نظير ما اذا قال اذا جازى النهر فقد ولتكت
سبع عدي فان الوكالة باطله ولكن التصرف نافذ وانما علمتكم حمد بن عبد الله فضل الله
ما وجدته خطه رحمه الله تعالى وما ذكره المذكور ان هو الحق الصريح الواضح والطلاق المذكور
في صور ما ذكره رجعا لاسما سكوب في غير المدخول بها لاسما على يعود اليه الا بعد
خدي كما صرح جوابك له وهذا كله واضح وما احسب ان احدا يتكلم عليه ذلك او يورد فيها
هذا كالمسئلة في قولها طلع الله لك المهر على تمام طلاق في الحكم فيه واما المسئلة
عن الطلاق فاعلم ومفعا الله واما حكم صانته انه قد كثر ضبط المباحر فيها قدما وحديثا
ولعل منهم فيها حكم والذي حرمه زيد وغيره في نحو المناحر ان الصبيغة المذكورة صبيغة
اختلاف وهو المعتمد وقد الف الشيخ عبد الرحمن بن راد في كتابها ايضا سماه ايراد النقول
المدهميه عن ذوي التحقيق في استتال لوق على البراه من صبيغة المعروضه البعليق
وان قول المراه طلع الله لك على تمام طلاق او حوت البراه صبيغة خلع واعتمده العلامة
عبد الله بن جهم رحمه الله في ملونه الحكميه والعدمه واما في الكسابل وقد الله وهو صرح
احد حكم المسئلة في الميمو البراه وهو بينهم من قولهم انها اذا لم تنزلت وقع طلاق
جوابه ان هذه المسئلة لا يميل عنها العلامة ابى جهمه والكسابل العتق محمد بن احمد
العفيف ولفظ فتاويه العدييه وروعت واقعه عندنا صورتها ان امره قالت